رقم الحكم في المجموعة ٢٦٤
رقم الاستئناف ٢١١٢ لعام ١٤٤٣هـ
رقم الاعتراض ٣٨١٤ لعام ١٤٤٣هـ - الدائرة الأولى
تاريخ الجلسة ١٤٤٤/٨/٨هـ

المبادئ المستخلصة

أ. صحة - ممارس صحي - أخصائي علاج طبيعي - حقوق وظيفية - بدل عدوى - وظيفة (أخصائي علاج طبيعي) ليست مسماة من الوظائف التي يستحق شاغلوها بدل عدوى؛ ومن ثم لا يستحق شاغلو الوظيفة للبدل.

مُستَندُ الحُكمِ

- المادتان (٤٨، ٦٠) من لائحة الحقوق والمزايا المالية الصادرة بالأمر الملكي رقم (أ/٢٨) وتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠هـ.
- محضر لجنة البدلات رقم (٩٨) لعام ١٤٣٧هـ، بشأن إعادة تنظيم شروط صرف بدل العدوى، والضرر، والعزل.
- خطاب وزير الخدمة المدنية رقم (٣٦١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٢/١٤هـ، بشأن استمرار العمل على المسميات الوظيفية المستحقة لبدل العدوى.

الوَقائِع

تتحصل الوقائع في أن المعترض ضده تقدم بصحيفة دعوى إلى المحكمة الإدارية بجازان، طلب فيها إلزام المدعى عليها بأن تصرف له بدل العدوى اعتباراً من تاريخ

مباشرة عمله في ١٤٣٣/٩/١٣هـ مع الاستمرار بالصرف. وبعد قيد الدعوى في سجلات المحكمة قضية إدارية برقم (٩٦٥) لعام ١٤٤٢هـ، أحيلت إلى الدائرة الثانية في تلك المحكمة، وبتاريخ ١٤٤٣/٢/٢٩هـ أصدرت حكمها القاضي برفض الدعوى للأسباب التي أوضحتها. وبعد استئناف المدعي الحكم أمام محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة عسير، أحيل إلى دائرة الاستئناف الثانية، وبتاريخ ١٤٤٣/٦/٢٠هـ أصدرت حكمها القاضي بإلغاء الحكم، والقضاء مجدداً بإلزام المدعى عليها بأن تصرف للمدعي بدل العدوى اعتباراً من تاريخ ١٤٣٣/٩/١٣هـ؛ للأسباب التي ساقتها. وبتاريخ ١٤٤٣/٧/٢٧هـ تقدم ممثل المعترضة باعتراضه على حكم محكمة الاستئناف أمام هذه المحكمة، طالباً نقضَ الحكم للأسباب الواردة في الاعتراض، والتي تتلخص في أن الحكم خالف الفقرة (خامساً) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦١٤/١) وتاريخ ١٤٢٠/٦/٢٢هـ التي تضمنت "عدم جواز الجمع بين أكثر من ميزة مالية لغرض واحد"، وقد تضمن قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٧٩٩) وتاريخ ١٤٠٤/١/١هـ منح السعوديين العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بدلاً نقدياً يتراوح ما بين (٢٠٪) إلى (٥٠٪)، والمعترض ضده يشغل وظيفة أخصائي علاج طبيعي لدى المعترضة ويصرف له بدل قدره (٥٠٪) استناداً إلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٧٩٩) وتاريخ ١٤٠٤/١/١هـ، وهذا البدل روعي في تحديد نسبته الاحتكاك المباشر بالفئات التي ترعاها المعترضة، بدليل أن الباحثين والمراقبين لم تتجاوز نسبة البدل

لهم خمساً وثلاثين بالمئة. فأبلغ المعترض ضده بصحيفة الاعتراض حسب الإجراءات المتبعة نظاماً.

الأسباب

وبما أن الاعتراض مقدم خلال المدة النظامية؛ فإنه يتعين قبوله شكلاً. وأما عن الموضوع، فقد صدرت لائحة الحقوق والمزايا المالية بالأمر الملكي رقم (أ/٢٨) وتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠هـ، ونصت المادة الستون من باب الأحكام العامة فيها على أن: "تحل المواد الواردة في هذه اللائحة محل جميع القواعد المقررة في هذا الشأن"، ونصت المادة الثامنة والأربعون من هذه اللائحة على أن: "يصرف بدل ضرر أو عدوى كل شهر مقداره (٧٥٠) ريالاً للموظفين الذين يتعرضون بحكم عملهم وبصورة مباشرة للضرر أو العدوى، وتحدد مسميات الوظائف المشمولة بهذا البدل وشروط صرفه من قبل وزارة الخدمة المدنية بالاشتراك مع وزارة المالية"، وقد تضمن خطاب الوكيل المساعد لتصنيف الوظائف والرواتب المكلف بوزارة الخدمة المدنية الموجه إلى سعادة مدير عام الموارد البشرية بوزارة الصحة رقم (١٣٢٥٨) وتاريخ ١٤٣٩/٣/٢٢هـ ما يلي: "استناداً إلى المادة (٤٨) من لائحة الحقوق والمزايا المالية وبناءً على طلب وزارة الصحة مراجعة ضوابط وشروط صرف بدل العدوى والضرر للفئات التي تتعامل مع المرضى أو الأجهزة التي يمكن أن تتعرض للعدوى أو الضرر وفقاً للمعايير الطبية في ضوء المحضر المعد بوزارة الصحة؛ أفيد سعادتكم أنه تم دراسة الموضوع من قبل

لجنة البدلات بمشاركة ممثلين من وزارة الصحة، وخلصت بالتوصيات الواردة في محضرها رقم (٩٨) المرفق صورة منه، نأمل استكمال العمل بموجبه"، وقد جاء في محضر لجنة البدلات رقم (٩٨) لعام ١٤٣٧هـ أنه: "استناداً للمادة رقم (٤٨) من لائحة الحقوق والمزايا المالية، فقد اجتمعت لجنة البدلات المشكلة بموجب المادة (٥٦) من ذات اللائحة واستعرضت المواضيع المدرجة على جدول أعمالها والخاص بطلبي وزارة الصحة التاليين: ١-مراجعة ضوابط وشروط صرف بدل العزل وبدلي العدوى والضرر للفئات التي تتعامل مع المرضى أو الأجهزة التي يمكن أن تتعرض للعدوى أو الضرر وفقاً للمعايير الطبية في ضوء المحضر المعد بوزارة الصحة. ٢-...وتم دراسة الموضوعين أعلاه بمشاركة ممثلي وزارة الصحة في ضوء ما يلي:... وبمناقشة الموضوع تبين أنه يتمحور في إعادة تنظيم شروط صرف بدل العدوى والضرر والعزل، وبدراسة الموضوع في ضوء ما أشير إليه أعلاه، توصل المجتمعون إلى ما يلي: أولاً: إبقاء الوضع على ما هو عليه للوظائف المقرر لها هذه البدلات. ثانياً: تستكمل إجراءات الصرف للوظائف المقرر لها هذه البدلات حالياً وفق الشروط والضوابط التالية: ١-أن تكون الوظيفة المعين عليها الموظف من الوظائف المقرر لها البدل، وأن يزاول عملها فعلاً في الموقع المقرر له البدل بصفة مستمرة. ٢-عدم الجمع بين بدل العدوى وبدل العاملين في مستشفيات العزل والجذام للمعينين على لائحة الوظائف الصحية، ويصرف أيهما أفضل. ٣-عدم الجمع بين هذه البدلات أو مع غيرها إذا كان الغرض منها واحداً.

٤-أن يوقف صرف البدل في حال تكليف الموظف أو نقله إلى وظيفة أخرى لا تتطلب العمل في المجالات المحددة أعلاه. ٥-أن تراجع قرارات صرف هذه البدلات سنوياً من الجهة للتحقق من استمرارية توفر شروط الصرف المحددة أعلاه لمن سبق إقرارها لهم. ٦-يعمل بهذه الشروط والضوابط من تاريخ تبليغ إقرارها من اللجنة المشكلة بموجب المادة (٤٨) من لائحة الحقوق والمزايا المالية، وتعتبر ناسخة لما سبق أن أقر بموجب محاضر لجنة البدلات المشكلة بموجب المادة (٢٣/٢٧) من اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية والتي حلت محلها المادة (٥٦) من لائحة الحقوق والمزايا المالية. ٧-مراعاة المادة (٦) من لائحة الواجبات الوظيفية والتي تنص على أن يكون مدير شؤون الموظفين في كل جهة إدارية مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن أي إجراء يتم مخالفةً لما تنص عليه الأنظمة واللوائح والقرارات المكملة لها..."، وبما أن الجهات المنصوص عليها في المادة الثامنة والأربعين من لائحة الحقوق والمزايا المالية قد اجتمعت وأقرت إبقاء وضع المسميات الوظيفية المستحقة لهذا البدل على ما هو عليه سابقاً وفقاً للنصوص النظامية السابقة للائحة الحقوق والمزايا، وقد جاء في خطاب وزير الخدمة المدنية الموجه لرئيس ديوان المظالم رقم (٣٦١٦) في ١٤٣٧/٢/١٤هـ أن العمل مستمر على ما أقر سابقاً، وأنه سيتم النظر فيما يستجد من وظائف. ولمّا كانت وظيفة المعترض ضده لم تسمّ من الوظائف التي يستحق شاغلوها هذا البدل التي أقرتها اللجنة المشار إليها في المواد آنفة الذكر؛ فإن الحكم المعترض عليه قد خالف النظام،

فتعيَّن نقضُه، وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة عسير لتفصل فيها من جديد مِن غير مَن نظرها.

لذلك حكمت المحكمة: بقبول الاعتراض شكلاً، وفي الموضوع بنقض الحكم محل الاعتراض، وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة عسير لتفصل فيها من جديد من غير من نظرها.

والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.